

ثانياً: شروط التنفيذ العيني لللتزام<sup>1</sup> أن يكون التنفيذ ممكناً: ، سواء رجعت الإستحقاق إلى سبب أجنبى أو كانت بخطأ لم تعد هناك جدوى من المطالبة بالتنفيذ العيني، ورجع الدائن بالتعويض إذا كانت الإستحقاق بخطأ المدين، أو انقضى اللتزام دون تعويض إذا رجعت الإستحقاق إلى سبب أجنبى، أو صيرورة العمل الذي التزم به المدين مستحيلاً فليس للمدين أن يمتنع عن ذلك مقتضياً را وكان ممكناً على التقدم بتعويض، وكذلك إذا تقدم المدين بالتنفيذ العيني، ويكون في هذه الحالة ممكناً بطبيعة الحال، فليس للدائن أن يرفضه ويطلب التعويض مكانه، بل تبرأ ذمة المدين بالتنفيذ العيني الكامل، رضى به المدين أو رفضه. وفي حالة طالبة الدائن التنفيذ بمقابل ولم يعارض المدين على ذلك، ضمني بينهما على التنفيذ بمقابل. أو يكون فيه إرهاق ولكن العدول عنه يلحق بالدائن ضرراً جسيماً: ، ومع ذلك يعدل عنه المدين بارادته وحده، ويقتصر على دفع على أن يتواافق لذلك شرطان: والإرهاق ينطوي على معنى العنت الشديد، واليكتفي فيه مجرد العسر والكلفة والضيق، شأنه أن يلحق بالمدين خسارة جسيمة فادحة، وشرط إرهاق هذا تطبيقات نظرية الضرورة (عقود الذعنان، والظروف الطارئة ومواطن عديدة أخرى). يلحق الدائن من جراء العدول عن التنفيذ العيني إلى التعويض ضرر جسيم، فالبـ-أال يكتفى إذن أن يكون في التنفيذ العيني إرهاق للمدين، بل يجب أى ضماناً جسيماً من جراء عدم التنفيذ العيني والاقتصار على التعويض، والتوازن هنا مطلوب بين فإذا أمكن تفادي إرهاق المدين، ولو أبداً إذا كان التنفيذ العيني ال يترتب عليه إرهاق شديد للمدين، أو ترتب عليه هذا إرهاقاً، وجوب الرجوع إلى وذلك حتى ينال الدائن حقه كاملاً، مادام المدين ال يرهق من جراء ذلك، وإذا كان البد من إرهاق المدين أو تحمل الدائن ضرراً جسيماً، فأولى بالرعاية هو الدائن، والله إنما يطالب بحقه من غير تعسف.